في دراسة اقتصادية حديثة

3.1 مليون دولار عجز في ميزان المدفوعات في اليمن عام 2007

صنعاء / سبأ:

كشفت دراسة اقتصادية حديثة عن حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات في الجمهورية اليمنية خلال العام 2007م بلغ 1ر3 مليون دولار ، بعد أن كان هذا الميزان وطوال سبع سنوات سابقة يتمتع بفائض، بسبب الموجة الكبيرة من الارتفاعات المتسارعة في الأسعار العالمية والتي شملت مجموعة واسعة من السلع الغذائية إلى مواد البناء إلى مستلزمات الإنتاج وخلافها.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الباحث والخبير الاقتصادي حسين قعطبي حول «أثر ارتفاع الأسعار على ميزان مدفوعات الدول النامية - اليمن مثالاً» أن ميزان المدفوعات في اليمن خلال الأعوام 2000-2006 م كان في وضع جيد حيث حقق فوائض في الميزان الكلي.

وأكدت أنه كان بإمكان اليمن خلال هذه السنوات امتصاص أثر الزيادة التي حدثت في فاتورة الاستيراد الناشئة عن ارتفاع السلع الخارجية والتي كانت بنسب مئوية يمكن التعاطي معها وامتصاص أثرها. وبينت الدراسة أن الميزان الكلي للمدفوعات قد حقق فائضاً قدره مليار و446 مليون دولار عام 2006 م مقابل فائض 84 مليوناً و 400 ألف دولار عام 2005م، بنسبة فائض إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7ر6 في المائة مقابل 3ر5 في المائة خلال نفس الفترة. وأرجعت هذا الفائض في ميزان المدفوعات إلى الفائض في الحساب الجاري والذي بلغ 205 مليوناً و700 ألف دولار عام 2006م، مقابل 633 مليوناً و 200 ألف دولار عام 2005م بالإضافة إلى الفائض في الحساب الرأسمالي الذي بلغ ملياراً و 59 مليوناً و 700 ألف دولار عام 2006 م. ولفتت إلى انخفاض نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي من 3.8 في المائة إلى 1 ر 1 في المائة خلال نفس الفترة، و انخفض الفائض في الميزان التجاري من 1700.3 مليون دولار عام 2005 إلى 3 ر 1390 مليون دولار عام 2006م .

وعزت الدراسة سبب انخفاض هذا الفائض أساساً إلى زيادة الواردات، فقد ارتفعت بنسبة 7ر25 في المائة من 4 مليارات و 712 مليون دولار عام 2005م إلى 5 مليارات و 926 مليون دولار عام 2006 م، شكلت واردات مشروع منها ما نسبته 70 في المائة من فارق الزيادة في الواردات بين العامين.

وأشارت الدارسة إلى ان الموجة الكبيرة من الارتفاعات المتسارعة في الأسعار العالمية التي جاءت مع العام 2007م وشملت تقريباً مجموعة واسعة من السلع الغذائية إلى مواد البناء إلى مستلزمات الإنتاج وخلافها، أثرت سلباً في إقتصادات جميع الدول النامية وبالتالي على وضع موازين مدفوعاتها، نتيجة لتضاعف فاتورة الاستيراد الهائلة.

وأظهرت الدراسة الاقتصادية ان أثر الارتفاعات العالمية لأسعار السلع ظهر جلياً في وضع الميزان التجاري لليمن في ميزان مدفوعاته لعام 2007 م، إذ أن الواردات بلغت قيمتها 3 ر 7212 مليون دولار عام 2007 م مقابل 1 ر 5926 مليون دولار عام 2006 م، بزيادة بلغت 2ر 1286 مليون دولار، وبنسبة قاربت 22 في المائة.

وقالت» مما زاد الأمر سوءا هو انخفاض قيمة الصادرات عام 2007 م، حيث بلغت قيمتها 0 ر 7131 مليون دولار مقابل 4 ر 7316 مليون دولار عام 2006 م، بانخفاض قدره 4 ر 185 مليون دولار».

وأضافت» بما أن هيكل الصادرات في اليمن يظهر أن الصادرات النفطية لليمن تشكل نسبة 92 في المائة من صادراتها، حيث أن عام 2007م قد شهد ارتفاعات في أسعار النفط الخام عالمياً، الا أنه وكما يبدو فأن نسبة الانخفاض في كميات النفط المنتجة والمصدرة قد تجاوزت نسبة الارتفاعات في أسعار النفط الخام عالمياً وبالتالي لم ينعكس هذا إيجاباً في قيمة صادرات اليمن للعام نفسه».وتوقعت الدراسة بما أن الارتفاعات العالمية في أسعار هذه السلع لازالت تتواصل حتى يومنا هذا بالأخص واستمرار موجه الارتفاعات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية حتى عام 2015م، وما آل إليه الوضع في الميزان التجاري لليمن من عجز وأن بدا صغيرا في عام 2007م، فان كل المؤشرات الحالية والمستقبلية تبين بأن الأمور قد تسوء في المستقبل القريب والمتوسط.

وطالبت الجهات المختصة بالتكاتف كون مجابهة الارتفاعات في الأسعار مسئولية الجميع، وأن تدرس كافة السبل التي من شأنها التقليل من الآثار السلبية للارتفاعات العالمية في الأسعار اقتصادياً واجتماعيا.وأوصت الدراسة بالقيام بحملة توعية واسعة النطاق بهدف إحداث تغير تدريجي في نمط استهلاك المواطن كالتخفيف مثلاً من استخدام الدقيق الأبيض والانتقال إلى استخدام القمح والأسمر وخلافه، وكذا التوجه من قبل الدولة نحو استصلاح أراض واسعة لزراعة الحبوب وتشجيع المزارعين على الإقبال على زراعة الحبوب، واستئجار أو شراء أراضي في بعض الدول العربية لزراعة الحبوب، تخفيفاً لأثر الارتفاعات في أسعار الحبوب.وحثت الدراسة على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية بهدف زيادة كميات النفط الخام التي يصدرها اليمن، سعياً وراء استفادة اليمن من الارتفاعات المتتالية في أسعار النفط الخام عالمياً وصولاً إلى تعديل ميزانها التجاري لوضعه الإيجابي ويعد ميزان المدفوعات وفقاً لعلم الاقتصاد الحديث أحد أهم الموازين الاقتصادية التي تعكس وضع التبادلات الاقتصادية بين اقتصاد بلد ما واقتصادات البلدان الأخرى. ويعكس ميزان المدفوعات في الأساس بندان أساسيان هما الحساب الجاري ويعني بالمعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والتحويلات وعادة ينسب مقدار الفائض أو العجز المتحقق في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتعتبر بنود الميزان التجاري كالواردات والصادرات من أهم مؤشرات القطاع الخارجي.اما البند الثاني فهو الحساب الرأسمالي والمالي ويمثل التحركات الرأسمالية والمالية الرسمية منها والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة.

ندوة الحوار الطلابي المجتمعي توصي :

الدعوة إلى تجنيب ساحات العلم ويلات الثأر

صلح قبلي عام بين القبائل المتنازعة في محافظات شبوة ومأرب والجوف

عتق / سبأ:

عقدت في مدينة عتق بمحافظة شبوة ندوة الحوار الطلابي المجتمعي التي نظمها تحالف من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية تحت شعار (إلا التعليم) وذلك في إطار حملة التوعية الأولى للتخفيف من آثار النزاعات والثارات على التعليم في محافظات شبوة ومأرب والجوف.

وقد أوصى المشاركون في الندوة بإقرار صلح قبلي عام بين القبائل المتنازعة في محافظات شبوة ومأرب والجوف وتوقيع ميثاق شرف بين القبائل في المحافظات الثلاث يحرم الاعتداء على الطلاب والمعلمين والمدارس والمعاهد والكليات التعليمية العاملة فيها وتعزيز دور الأمن وأجهزة الضبط القضائي في سرعة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم ، وأكدوا على أهمية تهجير دور العلم واعتبارها مساحات بيضاء خالية من النزاعات .

وأوصوا بتكثيف الندوات والفعاليات التوعوية لكافة شرائح المجتمع والتنسيق مع مختلف الفعاليات المجتمعية للتوعية من مخاطر النزاعات والثارات وآثارها السلبية على التعليم.

ودعا المشاركون في الندوة إلى عقد مؤتمر طلابي وترشيد الخطاب المسجدي لمناهضة قضايا الثأر.. وناشدوا الفعاليات السياسية والمدنية والمشائخ والأعيان الإسهام في حملة التوعية الحالية التي تنفذ تحت شعار (إلا التعليم) .

وخلال الجلسة الافتتاحية للندوة ألقيت كلمات من قبل الوكيل المساعد للمحافظة / علي بن راشد الحارثي / ومدير برنامج إدارة النزاعات بالمعهد الديمقراطي الوطني/ ندى الدوسري / ورئيس جمعية الإخاء والتنمية والسلم الأهلي بشبوة / احمد حسين طلان / أشارت جميعها إلى أهمية حملة التوعية هذه في الحد من آنعكاسات الثارات والنزاعات على التعليم.

وشددت على ضرورة حماية التعليم وطلابه من مخاطر الثارات المدمرة.. مؤكدة أن حضارة الشعوب والأمم قائمة على التعلم والعلم النافع والمفيد في شتى مناحي الحياة والتعليم المستمر من خبرات وتجارب الآخرين وصولا إلى التطور والرقي المنشود .

بعد ذلك قدم أمين عام جمعية الإخاء والتنمية والسلم الأهلي بشبوة الأخ / شفيع محمد العبد / عرضا لنماذج مختصرة تبين جانبا من معاناة طلاب العلم في عدد من مناطق المحافظة نتيجة للثارات والنزاعات القبلية ، ثم أستعرض عدد من طلاب ومعلمي الجامعة والتعليم الثانوي المشاركين في الندوة من محافظات شبوة ومأرب والجوف صورا من تجاربهم الشخصية مع نتائج وآثار الثارات والنزاعات في عدد من مناطق المحافظات الثلاث وتأثير ذلك على مواصلة تحصيلهم وأداءهم التعليمي ومستوياتهم العلمية والعملية ، فيما طرح ممثلوا السلطات المحلية والإدارات التعليمية والمثقفين والأكاديميين آراءهم ومقترحاتهم الهادفة الى تجنيب المؤسسات التعليمية والدارسين والعاملين فيها آثار ونتائج الثارات والنزاعات ، مؤكدين الاهتمام والمساهمة الفاعلة في إنجاح جهود التوعية الخاصة بذلك .

يشار إلى ان حملة التوعية ينفذها تحالف من المنظمات غير الحكومية يشمل جمعية «الإخاء والتنمية والسلم الأهلي» بمحافظة شبوة وجمعية المستقبل بمحافظة مأرب وجمعية السلام والتنمية بمحافظة الجوف بمشاركة ودعم من المعهد الديمقراطي الوطني وموقع «مأرب برس» الالكتروني وصحيفتي «يمن تايم»ز و«النداء».

حضر افتتاح الندوة رئيسا محكمة ونيابة استئناف المحافظة ووكيل محافظة شبوة لشئون المديريات الجنوبية ناصر الخضر السوادي وعدد من مدراء العموم والقيادات العسكرية والأمنية والمشائخ والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة .

في تقرير الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة

ارتفاع نسبة مساهمة ناتج قطاع التجارة الداخلية خلال العام المنصرم إلى 3، 13 ٪

صنعاء /سبأ:

ارتفعت نسبة مساهمة ناتج قطاع التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة) في اليمن العام الماضي 2007م الى 3ر13 بالمائة، مقارنة بنسبة مساهمة قدرها 8ر10 بالمائة عام 2005م، و2ر11 بالمائة عام 2006م، وبنسبة نمو بلغت 2ر20 بالمائة.

وأوضح تقرير صادر عن الادراة العامة للتجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة ان القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة ارتفعت الى 505 مليار و 207 ملايين ريال عام 2007م ، مقابل 420 مليار و 143 مليون ريال عام 2006م.. مبينا ان قطاع التجارة الداخلية يلعب دوراً مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي لما له من علاقة ترابطية بين القطاعات الاقتصادية ككل فإذا دب تطور في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية ذلك الأمر يعكس نفسه على قطاع التجارة.

وأشار التقرير الى ان الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-2010م تسعى إلى تنمية التجارة الداخلية من خلال تحقيق تنمية الأسواق الداخلية وتوفير السلع والخدمات بصورة أفضل، ورفع مساهمة التجارة الداخلية إلى حوالي 16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

وأكد التقرير انه تحقيقاً لأهداف الخطة تم وضع عدد من السياسات تمثلت في مراجعة التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لقطاع التجارة وخاصة في مجالات الرقابة وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وإشهار الأسعار وقانون حماية المستهلك وتشجيع القطاع الخاص، إضافة الى إقامة شركات تسويقية متخصصة بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية لما لها أهمية في تطوير التجارة وكذا تبسيط الإجراءات.

وذكر مدير عام الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة محمد فرج بن عزون لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان أهمية التجارة الداخلية تكمن في تطوير القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي.. مشيرا الى ان أنشطة التجارة الداخلية تساهم في استيعاب 2ر12 بالمائة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الوطني.وأرجع بن عزون زيادة نصيب التجارة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى عدة عوامل منها تحسين البنية الأساسية، وإصلاح البنية التشريعية والمؤسسية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، اضافة الى تقوية دور الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وتفعيل دور الرقابة التموينية.

ولفت الى ان الوزارة تعمل على مواصلة استكمال وتحديث البنية التشريعية المنظمة للتجارة الداخلية في إطار حرية التجارة والمنافسة واليات السوق لمواكبتها مع المتغيرات الجديدة في التجارة الدولية، وبما يحقق المزيد من التحرير لأسواق التجارة الداخلية وإتباع توازن العرض والطلب لتحقيق انضباطها واستقرارها في أطار آليات السوق.

وقال« كما يتم العمل على أستكمال وتحديث البنية المؤسسية والفنية والمعلوماتية الادارية والبشرية المنظمة للتجارة الداخلية، و تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط التجاري باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي للاعمال والابتكار والقادر على المنافسة وتوظيف الموارد الاقتصادية واستغلالها أفضل استغلال وخلق المزيد من فرص العمل لمؤامتها مع المتغيرات الجديدة على الساحة المحلية والدولية».

وأكد مدير عام التجارة الداخلية ان وزارة الصناعة والتجارة وأجهزتها المختصة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات تتولى مواجهة الأوضاع التموينية وارتفاعات الأسعار العالمية من خلال تنفيذ مجموعة القرارات والتدابير والمعالجات المتخذة من الحكومة، للتحكم بالعوامل الداخلية المتمثلة بآليات العرض والتوزيع والتسويق وما يتصل بها من تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ومحاربة الغش التجاري وفرض الالتزام بالمواصفات والمقاييس والموازين.

وأشار الى انه يتم التركيز على ضمان التدفق السلعي وزيادة المستورد من المواد الغذائية الأساسية بما يحقق زيادة العرض في السوق وتأثير ذلك على الأسعار، ورصد المعروض من المواد الغذائية الأساسية والتأكد من الاستقرار التمويني، إضافة الى مراقبة حركة الأسعار وضبط مخالفات عدم الإشهار والاحتكار والغش التجاري وكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وإحالتها إلى النيابات المختصة، ومتابعة تطبيق التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري وأهمها قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري وقانون التجارة الداخلية.

فيما بلغت المساحة المزروعة 33 ألف و451 هكتارا

18 ألف و330 طن إنتاجية اليمن من البن

صنعاء /سبأ:

فيما بلغ انتاج اليمن من محصول البن العام الماضي 18 ألف و330 طن إرتفعت قيمة الواردات من هذا المحصول الى مليار و118 مليوناً و207 آلاف ريال عام 2007م مقابل 115 مليوناً و821 ألف ريال عام 2006م.

وأرجع اقتصاديون السبب الرئيسي لإرتفاع واردات اليمن من محصول البن ,الى زيادة الطلب عليه في السوق المحلية وعدم كفاية الانتاج المحلي لتغطية الاحتياج من هذا المحصول، اضافة الى تصدير البن المحلي للاسواق الخارجية.

وحسب التسويق الزراعي فإن الأسواق اليمنية تستقبل سنويا كميات من البن المستورد من اثيوبيا والهند وكينيا .

وأوضحت بيانات الإحصاء الزراعي - حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها - أن مساحة زراعة البن في اليمن بلغت العام الماضي 33 ألفاً و451 هكتارا مقارنة بمساحة 32 ألفاً و260 هكتاراً في عام 2006م.

وأشارت الى ان إنتاج اليمن من البن الأخضر يتراوح بين 11 - 13 ألفاً طن سنوياً ,حيث يتم استهلاك الجزء الأكبر من الإنتاج محلياً ,فيما يصدر الآخر إلى عدد من بلدان العالم .

ورغم هذه المساحة الزراعية الا ان خبراء واقتصاديين في مجال الزراعة اعتبروا ان زراعة البن لا تزال متراجعة وصغيرة مقارنة بالرقعة المزورعة بالمحاصيل الأخرى .

ولفتوا الى ان التوسع في مساحات زراعة القات أبرز العراقيل التى أصبحت تهدد زراعة المحاصيل الزراعية اللازمة لتوفير الامن الغذائي خاصة زراعة البن التى كانت تغطي مساحات واسعة من القيعان والمدرجات .. مشيرين الى عوامل جفاف مياه الآبار ومؤشرات انخفاض منسوب المياه الجوفية نتيجة استنفاد كميات هائلة منها في ري أشجار القات, والتي شكلت عائقا كبيرا أمام رقعة زراعة محصول البن.

ويصنف البن ضمن المحاصيل الزراعية النقدية الهامة كونه يدر أرباحا طائلة تفوق تكاليف مدخلات الانتاج, فضلا عن إسهامه في دعم الإقتصاد الوطني بالعملات الصعبة والأجنبية من عائدات التصدير ,ويتم تصديره الى معظم أسواق العالم وفي مقدمتها السعودية تليها الولايات المتحدة الأمريكية فاليابان والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وغيرها .

وعملت الحكومة على الاهتمام بزراعة وتطوير البن من خلال إنشاء المشروع الوطني لتطوير زراعة البن في مختلف مناطق اليمن ،وأوجدت المشاتل المتخصصة بإنتاج الشتلات ودعمها بمستلزمات الإنتاج ،بالإضافة إلى إعداد الدراسات والأبحاث وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بإنشاء السدود والحواجز المائية ومد المزارعين بشبكات الري وكذا دعم الجمعيات التعاونية الزراعية المكرسة أنشطتها في هذا المجال .

غير أن الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها مناطق زراعة البن في اليمن والتي تبدأ من السلاسل الجبلية الواقعة في محافظة صعده شمالاً والممتدة حتى مرتفعات يافع في الجنوب وما يتخللها من وديان عميقة وقيعان تسود فيها الظروف البيئية القاسية ، وتستوجب بذل المزيد من الجهود وتوفير الأموال اللازمة لإحداث نهضة حقيقية يستعيد فيها البن اليمني سمعته .

وأوضحت دراسة عملية أعدها المهندس سعيد عبده الشرجبي أن زراعة البن في اليمن وإنتاجه وتسويقه أصبحت تواجه العديد من التحديات منها انخفاض العرض وارتفاع الأسعار والزيادة المطردة في مساحة زراعة القات ,الى جانب منافسة البن المستورد وانخفاض أسعاره ,بالإضافة الى عوامل تتعلق بالغش والتهريب .

وفيما اعتبرت الدراسة أن مكامن القوة لزراعة البن تتمثل في الشهرة التاريخية لبن المخا والخبرات المكتسبة عند المزارعين ,وكذا الجودة والأسعار المشجعة على التوسع في الزراعة والإنتاج ,الى جانب ملاءمة الظروف المناخية للإنتاج .. فقد فندت مواطن الضعف في زراعة المحصول نتيجة الجفاف وندرة مياه الري وتقدم الأشجار بالعمر, بالإضافة الى إنخفاض إنتاجية وحدة المساحة ومحدودية وغياب الزراعة الموجهة للتصدير الى جانب عوامل تتعلق بارتفاع تكاليف خدمات التسويق وضعف إمكانيات وآليات العمليات الإشرافية والرقابية على جودة التسويق والتصدير .

حسب بيانات التسويق الزراعي فإن صادرات اليمن من البن بلغت العام الماضي ألفين و527 طناً بقيمة أجمالية تقدر بـمليار و548 مـليوناً و242 ألف ريال, مسجلة تراجعاً من 3 آلاف و534 طن وبقيمة تجاوزت مـليارين و618 مـليوناً و514 ألف ريال عام 2006م .

وتأتي السوق السعودية في مقدمة المستوردين للبن اليمني تليها الولايات المتحدة الأمريكية فاليابان والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وغيرها .

وأرجع مدير عام التسويق بوزارة الزراعة والري المهندس فاروق محمد قاسم انخفاض صادرات اليمن من البن خلال الأعوام الأخيرة لعوامل تتعلق بتقلص مساحة زراعته بسبب توجه معظم المزارعين نحو زراعة القات للحصول على أرباح كبيرة طوال العام ,بالإضافة الى تزايد الإستهلاك المحلي من البن ,الى جانب عوامل تتعلق بالهجرة من الريف الى المدن .

تنمية محصول البن :

وتدعو دراسة المهندس الشرجبي الى أهمية مواكبة التطور الذي تشهده أسواق تداول البن, بإيجاد القاعدة المؤسسية والقانونية المؤهلة والرقابة على الجودة ثم وضع سياسات تسويقية وتصديرية , ودراسة العوامل المؤثرة على الإنتاج وجمع المعلومات المتعلقة بأنماط الاستهلاك في كل بلد على حدة .

وشددت الدراسة على ضرورة إصدار التشريعات المنظمة لعمليات الإنتاج والتسويق والتصدير والدفع بالقطاع الخاص والتعاوني إلى مزيد من المشاركة والاستثمار في المجالات الإنتاجية التصنيعية والتسويقية وإصلاح الخلل القائم حاليا الذي يعتري نشاط بعض الجمعيات التعاونية العاملة في قطاع البن,بالإضافة الى دعم المزارعين والجمعيات التعاونيه من خلال تقديم التسهيلات المالية والفنية وتشجيعهم على التوسع الراسي والأفقي في زراعة وإنتاج البن .

اليمن مصدر البن في العالم :

ويحتل محصول البن مكانة خاصة في ذاكرة اليمنيين وثمة إجماع على القيمة التاريخية والمعنوية لهذا المحصول، حيث تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث أن هناك ارتباطا تاريخياً وثيقا بين اليمن والبن ويرجع لليمن فضل تسميته العلمية بالبن العربي واكتشافه كمكيف،وكذلك تغيير طريقة استعماله من المضغ الى شرب محتواه بطريقة منقعة بعد التقشير والتحميص والغلي في الماء، كما أدى ذلك الى انتشاره في بقية أنحاء العالم العربي، ثم إلى أوروبا وآسيا وامريكا .

ويعد البن اليمني أفضل أنواع البن المنتجة في العالم، وحرصت الكثير من الشركات على إطلاق إسم موكا «المخاء» على البن الذي تسوقه، وقد سجلت اليمن حضوراً متميزاً على المستوى العالمي منذ أوائل القرن السادس الميلادي في هذا الجانب بإعتبارها المصدر الأول للبن من خلال ميناء المخاء، الذي حمل البن اسمه إلى كل أنحاء العالم.

يشار الى ان اليمن البلد الوحيد في العالم الذي تزرع فيه شجرة البن في ظل ظروف لا تتماثل مع الظروف المناخية التي تزرع فيها أشجار البن في مناطق أخرى من العالم .

الوحدة التنفيذية بعمران ترصد مليوني دولار لتنفيذ مشروع المياه الريفية

عمران / سبأ:

رصدت الوحدة التنفيذية التابعة لمشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية فرع محافظة عمران ضمن خطتها الاستثمارية والتنموية للعام الحالي2008م مبلغ 2مليونين و669 ألف دولار لتنفيذ 23 مشروعا يستفيد منها54 ألف نسمة.

وأوضح مدير عام الوحدة التنفيذية بالمحافظة عبد الملك المجاهد أن الوحدة نفذت منذ إنشائها في العام 2004م حتى نهاية العام الماضي 16 مشروعا بتكلفة بلغت مليونين و180 ألف دولار، استفاد منها 28 ألف و155نسمة.

وأشار الى أنه تم استكمال المشاريع المتعثرة في مجال المياه وبخاصة في المناطق الريفية في مختلف التكوينات الأساسية للمشاريع فيما يتعلق بتركيب المضخات ووحدات الضخ وبناء الخزانات وأنابيب تصريف وتوزيع مياه الشرب للمنازل،بالإضافة إلى الإعداد والتدريب والتأهيل لجمعيات مستخدمي المياه التي يتم تكوينها بعد إنجاز المشروع.